• النَّوْعُ الرَّابِعُ :

المُسْنَدُ

قَالَ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ : هُوَ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ إِلى مُنْتَهَاهُ، وأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ فِيمَا جَاءَ عِنِ النَّبِيِّ ﷺ دُونَ غَيْرِهِ .

وقَالَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ : هُوَ مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً ، مُتَّصِلاً كَانَ أَوْ مُنْقَطِعًا .

وقَالَ الحَاكِمُ وغَيْرُهُ : لا يُسْتَعْمَلُ إلاَّ فِي المَرْفُوعِ المُتَّصِلِ .

(**النوعُ الرابعُ**) مِن مُطَلقِ أنواعِ عُلومِ الحديثِ لا خصوص التقسيمِ السابق ، كما صرَّح به ابن الصلاح (**المسنَدُ : قال الخطيبُ**) أبو بكرٍ (**البغداديُّ**) في « الكفاية » : (**هو عندَ أهلِ الحديثِ : ما اتَّصل سندُه**) مِن راويه (**إلى مُنتَهَاه**)[١] .

فَشملَ المرفوعَ والموقوفَ والمقطوعَ ، وتَبعه ابنُ الصباغ في « العُدَّة » .

والمراد اتصالُ السندِ ظَاهِرًا ، فيدخلُ ما فيه انقطاعٌ خَفِيٌّ ؛ كَعنعنةِ

---

(١) « الكفاية » (ص٥٨) ، وزاد :

« إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي ﷺ خاصة » .

المدلسِ ، والمعاصرِ الذي لم يَثبت لُقِيُّهُ ؛ لإطباقِ مَن خَرَّج المسانيدَ على ذلك .

قال المصنِّف - كابنِ الصلاحِ - : (و) لكن **(أكثرُ ما يُستعملُ فيما جاء عن النبيِّ ﷺ دونَ غيره**[1] **وقال ابنُ عبدِ البرِّ)** في «التمهيد»[2] **(هو ما جاء عن النبيِّ ﷺ خاصةً ، متصلًا كان)** كمالكٍ عن نافعٍ عنِ ابنِ عُمرَ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ **(أو منقطِعًا)** كمالكٍ عَنِ الزُّهريِّ عنِ ابنِ عباسٍ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ .

قال : فهذا مُسنَدٌ ؛ لأنه قد أُسندَ إلى رسولِ اللَّه ﷺ ، وهو مُنقطعٌ ؛ لأنَّ الزُّهريَّ لم يسمع مِن ابنِ عَبَّاسٍ .

وعلى هذا القول يَستوي المسندُ والمرفوعُ .

وقال شيخُ الإسلام[3] : يلزمُ عليه أن يَصدُقَ على المُرسَلِ والمُعضَلِ والمُنقَطعِ إذا كان مرفوعًا ، ولا قائِلَ به .

(وقال الحاكمُ وغيرُه : لا يُستعملُ إلا في المرفوعِ المتصلِ) بخلافِ الموقوفِ والمُرسَلِ والمُعضَلِ والمُدَلَّسِ ، وحكَاه ابنُ عبد البر عن قومٍ مِن أهلِ الحديثِ ، وهو الأصحُّ ، وليس ببعيدٍ من كلامِ الخَطيبِ ، وبه جَزَم شيخُ الإسلامِ في «النخبة» ، فيكون[4] أخصَّ من المرفوعِ .

---

(١) هذا من تتمة كلام الخطيب ، كما في التعليق السابق ، وليس من كلام ابن الصلاح ولا النووي .
وراجع : «النكت» لابن حجر (١/ ٥٠٥ - ٥٠٦) .

(٢) (١/ ٢١ - ٢٣) .

(٣) «النزهة» (ص : ١٥٥) .

(٤) في «م» : «ليكون» .

قال الحاكمُ: مِن شرط المسندِ أن لا يكون في إسنادِهِ «أُخبِرتُ عن فلانٍ»، ولا «حُدِّثتُ عن فلانٍ»، ولا «بلغني عن فلانٍ»، ولا «أظنُّه مرفوعًا»، ولا «رفعه فلانٌ»[(١)].

* * *

(١) وتعريف الحاكم النيسابوري، هو الذي اختاره الحافظ ابن حجرٍ العسقلانيُّ، وقد عَبَّر عنه في «نزهة النظر» بقوله: «هو مرفوع صحابيٍّ بسندٍ ظاهره الاتصال».

وهو أصحُّ التعاريفِ، وهو المعتمد.

وهذا نلاحظه في تصرف أهل العلم؛ فإن علماء الحديث، لا سيَّما في «كتب العللِ»، نجدهُم يقابلون بين «المرسل»، و«المسند»، فيقولون: «اختُلف فيه: فرواه فلانٌ مرسلًا، ورواه فلان مسندًا»، فيجعلونَ «المسند» في مقابلة «المرسلِ»، فعُلم بذلك أن «المسند» هو المتصلُ إلىٰ رسول اللّٰه ﷺ؛ لأنَّ «المرسل» هو بطبيعته مرفوعٌ إلىٰ رسول اللّٰه ﷺ، ولكنَّه ليس متصلًا إلىٰ رسول اللّٰه ﷺ.

وربما عند الحديث عن الموقوفات يريدون بـ«المسند»، حيث قابلوه بـ«المرسل»، يريدون أنه متصلٌ، يعني: أنه رواه بعضهم مرسلًا - أي: غير متصل - وبعضهم رواه مسندًا - أي: متصلًا - ولكن الغالب في استعمالهم أنَّ هذه المقارنات إنما تكون في الأحاديث المرفوعة، ولا تكونُ في غير المرفوعة. واللّٰه أعلم.